موجها كلامه إلى الجهات الرسمية

القاضي راضي الراضي: التعاون الشفوي معنا مئة بالمئة.. لكن الحقيقي عشرة بالمئة

حاوره / مفيد الصافي
تصوير / نهاد العزاوي

المحرر مع القاضي الراضي

مفوضية النزاهة اسم جديد ومهم، استطاعت أن تصل بصوتها إلى كل الوزارات، مساهمة في معالجة الكثير من مشكلات الفساد التي رفعت رأسها في طريق بناء عراق جديد. (المدى) التقت رئيس المفوضية القاضي راضي الراضي وحاورته في مسائل عديدة وفتحت معه بعض ملفات الفساد التي شغلت الشارع العراقي، وفيما يلي نص الحوار

❖سيادة القاضي نريد أن نتعرف أولا على آلية العمل في مفوضية النزاهة،كيف تقومون بالخطوة الأولى؟ وما دور المفتش العام؟

-عملنا يعتمد على المعلومة المتعلقة بارتكاب الممارسات غير القانونية كإهدار المال العام أو حالات الفساد الإداري. والمعلومة تأتينا من عدة جهات، فهي تأتي عن طريق المفتش العام،أو عن طريق دائرة الرقابة المالية، أو عن طريق وسائل الأعلام،أو عن طريق مقابلة شخصية مع المتضرر او المخبر نفسه، أو عن طريق الجمعية الوطنية أو مجلس الوزراء. وعندما تصل المعلومة يبدأ المحقق العدلي التابع لنا بالتحرك عليها. ولدينا اكثر من ثلاثين لجنة تحقيقية،كل لجنة تضم ثلاثة محققين عدول، يزورون يوميا الوزارات لمتابعة القضايا التي ترتبط بالفساد. اما فيما يخص سؤالك عن مكتب المفتش العام فهو الجهة المسؤولة الأولى في الوزارات.والمفتشون العاملون في الوزارات يقدمون الكثير فيما يتعلق بمكافحة الفساد. أكثر المعلومات تأتينا عن طريقهم لذا يطلق عليهم الرقيب الداخلي. والمفتش العام هو عين وأذن الوزير ووجدانه كذلك. وهو يسلط الضوء على كل مخالفة وفساد مالي في الوزارة التي يعمل فيها. ويمثل العمل الوقائي للمفوضية وحسب قانون ٥٧، فمن حقه ان يطلع على كل ورقة أو اجراء في الوزارة التي يعمل فيها، وبالتالي إذا كانت هنالك إجراءات غير صحيحة فانه ينبه اليها قبل وقوعها حتى لا يقع البعض في مزالق الفساد.

❖هل لديكم محكمة خاصة بقضاياكم وما هي المواد التي تتعاملون معها ضمن قانون العقوبات العراقي الصادر عام ١٩٦٩ ؟

- في الحقيقة عندما نجمع الأدلة حول قضية ما، فإننا نبعث بها الى المحكمة،والمحكمة المختصة هي التي تشخص المادة القانونية، وبالتالي فأنها إذا رأت أن الادلة المقدمة كافية في القضية التي رفعت اليها، تقوم بتطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية أو قانون العقوبات العراقي، أي انها تحيل القضية اما على الجنايات أو الجنح حسب جسامة الجريمة. لا نقول انها محكمة خاصة بل هو قضاء متفرغ لقضايا النزاهة.

❖مفوضية النزاهة كيان جديد في المجتمع العراقي والدولة العراقية الجديدة، وهي تحاسب المسؤولين الذين يخرقون القانون في عملهم.

❖هل تتعرضون الى ضغوط كبيرة بسبب نمط واجباتكم؟

- اجل إن عمل المفوضية جديد في العراق.وهنالك دول قليلة لها باع في هذا المجال مثل أميركا وبريطانيا وسنغافورة وهونك كونك. معظم الدول تستخدم طريقة ديوان الرقابة المالية المتعلق بالأمور المالية فقط،أما قانون مفوضية النزاهة فلا يتعلق بالأمور المالية فقط بل بالجنائية كذلك. وهذا يعني التحقيق ورفع الدعاوى إلى محاكم مختصة.ولكن هذا العمل بسبب جدته في العراق، واجهنا في بداية عملنا صعوبة كبيرة، لا نسميها ضغوطا وإنما عدم تعاون من قبل الوزراء والمسؤولين ومن قبل المواطنين كذلك، فالمواطن الذي ينقل لنا معلومة تخص عملنا يرفض ان يكون شاهدا فيها، فسبب ذلك تأخيرا في أعمالنا، إضافة الى كون بعض القوانين التي نتعامل معها تعتبر قوانين قديمة، بعضها يعود الى زمن العثمانيين، ولا تتناسب مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، ولكن برغم ذلك تمكنا خلال عام ونصف من عمر المفوضية من أن نوصل صوتنا الى كل الوزرات والى كل المسؤولين والى المحافظات. لدينا دائرة تسمى دائرة العلاقات والأعلام مختصة بهذه النشاطات،ونستطيع ان نقول الان اننا استطعنا ان نعرف عمل النزاهة واهدافها.

❖هل لكم ان تعطونا نظرة شاملة عن قضايا الفساد المالي أو إهدار المال العام وكل القضايا التي تعاملتم بها منذ بداية عملكم؟

- وصلتنا خلال عام ونصف العام أربعة آلاف معلومة. أي أربعة آلاف اخبارية. القضايا التي استحقت التحقيق فيها كانت نحو ١٥٠٠ قضية، منها ٤٥٠ قضية مرفوعة أمام المحاكم، وهنالك ٤٠٠ قضية يحقق بها من قبل محققي المفوضية ولم يكملوا أدلتها بعد، إضافة الى عشرات الدعاوى الأخرى. وهذه القضايا تشمل كل الوزارات.وهي قضايا متهم بها مدراء عامون و مستشارون ومـوظفون عاديون من مختلف الوظائف. قد يتصور البعض ان قضايا الفساد بسيطة ولكن الحقيقة عكس ذلك، فهي قضايا معقدة، فبعضها عقود اشتركت فيها أطراف دولية وهنالك قضايا فيها ايفادات وفيها تسلم وعدم تسلم وكل ذلك يحتاج الى تدقيق و بحاجة إلى وقت لإنجازه والمحكمة المختصة تحقق في هذه القضايا،يساعدها محققون لنا. وعندما يطلب منهم اية معلومة فان محققينا يحاولون الإتيان بها.

❖سيادة القاضي، نرغب في ان نفتح بعض ملفات الفساد التي تعاملتهم معها والتي تشغل الجمهور.. ولنبدأ بقضية وزير الدفاع السابق السيد حازم الشعلان، هل يمكن ان تعلمونا إلى اية مرحلة وصلت القضية؟

- أحب أن أقول إلى الجمهور الكريم أن عمل المفوضية يصل إلى باب المحكمة،لان القضاء مستقل ولا يجوز التدخل بشؤونه. وبالنسبة الى موضوع حازم الشعلان فان هناك ما يقارب من ١٣٠ قضية على وزارة الدفاع وهي الان في ملعب القضاء. طبعا، انتم تعرفون أن اغلب الموظفين السابقين في وزارة الدفاع هم خارج العراق الآن، لذلك التجأنا الى الانتربول الدولي لاستقدامهم أو القاء القبض عليهم.

❖وهل اسم السيد حازم الشعلان من ضمن المطلوبين بالانتربول؟

- نعم هو ضمن المطلوبين طبعا.والانتربول حتى الان يعمل على متابعة هذه القضية ويطالب بعناوين المتهمين، ويحاول ان يتقصى المعلومات ليلقي القبض عليهم او يدفعهم الى المجيء الى العراق.

❖هل لك ان تفصل لنا بعض الشيء حول الاتهامات الموجهة إلى وزير الدفاع السابق؟

- هي اتهامات تتعلق بإهدار المال العام وسوء استخدام السلطة. فمثلا احد الموظفين السابقين في وزارة الدفاع مع انه لا يملك صلاحية التعاقد ولكنه قام بذلك في صفقات وصلت الى ملايين الدولارات،او موظف اتخذ إجراءات بعيدة عن أصول الحسابات المالية،وذهب مبلغ العقد خارج العراق، قبل وصول المواد المتعاقد عليها! وهذا إجراء غير قانوني، أو كانت العقود بأسعار عالية جدا، أو بمواصفات لا تفي بالغرض المطلوب، وقد أحيلت القضية إلى المحاكم الخاصة.

❖مثل هذا النوع من القضايا ما هي أول خطوة دفعتكم الى التحرك؟

-أول خطوة كانت تقرير لديوان الرقابة المالية الذي زار مقر وزارة الدفاع، ورأى ان كثيرا من التعاملات المالية والعقود فيها غير صحيحة ومخالفة للإجراءات الأصولية للقضايا المالية والحسابية. وحينما عرض التقرير علينا أخذنا نجمع المعلومات حول هذه التقارير ونحصل على سندات العقود. وحينما اكتمل الملف أحلناه الى محكمة التحقيق في الجنايات المركزية.

❖فيما يخص ملف وزارة الداخلية،هل هنالك اتهامات بحق السيد فلاح النقيب؟

- في الحقيقة ليس لدينا قضية مع أي وزير من الوزراء الذين تسلموا وزارة الداخلية وإنما لدينا قضايا كثيرة ضد مسؤولين عملوا فيها. لدينا نحو ٤٥٠ قضية ضد ضباط في الداخلية، اتهامات تتعلق بالرشوة والتزوير، أحالها إلينا المفتش العام،ووصلت الان إلى المحاكم المختصة.

❖وما هي قضية المفتش العام المقال في وزارة الداخلية السيد نوري النوري؟

-لقد عزل هذا المفتش من قبل الوزير السابق سمير الصميدعي. وحينما تغيرت الوزارة أعيد إليها، الا انه لأسباب معينة قد تتعلق (بالملاجيء) الموضوع الخاص بالموقوفين بشكل غير قانوني، واثيرت القضية من قبل قوات التحالف. ونحن لم نر هذا الربط بين إقالته وبين موضوع الملاجئ، ورأينا أن إقالته غير قانونية سواء أكانت الأولى ام الثانية.و لم نجد أن أعماله كانت غير صحيحة. فهو كان يقدم التحقيقات المتعلقة بالفساد الموجود في وزارته الينا، وكتبت الى مجلس الوزراء بان إقالته غير صحيحة.

❖ولكن المفتش العام في وزارة الكهرباء أقيل ايضا ؟

-في الحقيقة إن مفتش عام الكهرباء أقيل لأنه لم يقم بواجبه. ولان وزارة الكهرباء تدهورت يوما بعد يوم،ولم يقم المفتش العام في الكهرباء بوظيفته كما يجب وحينما نسأله عن ذلك يقول "هذا شغل الوزير" ولكن المفروض ان يكون هو الرقيب على عمل الوزارة، لذلك أقيل بقرار من مجلس الوزراء باقتراح من مفوضيتنا.

❖هل هنالك تهم موجهة الى وزير الكهرباء السابق السيد ايهم السامرائي؟

- ليس لدينا أي شيء ضده، لان المفتش العام السابق لم يقدم لنا اية معلومة. وليست لدينا قضية على وزارة الكهرباء. سوى قضية واحدة استطعنا حلها مع الوزارة في وقتها وهي قضية المولدات،اذ قلنا لهم انها مولدات قديمة ولا تستحق السعر الذي تم شراؤها به وعليه يجب تغيير العقد وفعلا غير موضوع العقد ووصلت مولدات أحدث من القديمة او المستعملة.

❖وماذا عن ملف وزارة النفط وقضية استيراد النفط بمبالغ ضخمة جدا وعدم بناء مصاف داخل العراق بدلا من ذلك؟

- في الحقيقة ان موضوع البناء والاعمار امر مطلوب ومفروض،والمصافي الحالية قديمة ومستهلكة. أننا نحتاج الى بناء مصاف جديدة لحل أزمة استيراد الوقود وهذا مرتبط بقضية الاعمار والبناء. أما الموضوع الذي نتابعه حاليا فهو موضوع استيرادات الوقود الشهرية، والبالغة نحو ٦٠٠ مليون دولار. وحينما تابعنا طريقة دخول صهاريج النفط من أماكن دخولها ووصولها إلى جهات التوزيع، لاحظنا إن الوزارة لم تسيطر على هذا الموضوع، لان دوائر الوزارة ليس لديها أرقام الصهاريج نفسها - ارقام السيارات التي تدخل الى محطات التعبئة او تخرج إلى أماكن التجهيز- لم تكن الأرقام متطابقة. نستنتج من ذلك ان وزارة النفط لا تملك سيطرة كافية على موضوع الاستيراد.وهو موضوع خطر جدا لان الاستيراد الشهري يصل الى نحو ٦٠٠ مليون دولار وإذا جمعت المبلغ خلال عام سيصل الى مليارات الدولارات. لقد شكلنا لجنة مع وزارة النفط واللجنة حققت بالموضوع وتابعته في الشمال والجنوب، وقدمت تقريرها، وسوف نرى ما سوف تلتزم به وزارة النفط في هذا التقرير.

❖سيادة القاضي هل لنا ان نتعرف على وجهة نظركم في قضية ارتفاع أسعار الوقود؟

- هنالك قاعدة تقول: انك اذا تعاملت مع شيء ضئيل القيمة فسوف تهدره. وينطبق هذا مع الوقود أو الماء أو الكهرباء، هذه نقطة مهمة. كما ان البنك الدولي ضغط على العراق قائلا بأنه لن يقدم المساعدة من دون ذلك. فتستطيع الدولة عند ذلك أن تجدد أنابيب ومنشئات النفط القديمة بسبب زيادة الأسعار. والسعر الذي تبيع به الدولة لا يصل إلى عشر مبلغ السوق السوداء التي يشتري المواطن منها الوقود. ولقد حلت بريطانيا مشكلة شبيهة بعض الشيء، فبعد ان كانت تصرف الأموال الطائلة لتمنع تهريب السكائر قامت برفع سعره الى مستوى أسعار الدول التي كان يهرب ويباع فيها وبذلك قضت على مشكلة التهريب واستفادت من الأموال المتبقية.

❖لننتقل إلى موضوع آخر وهو مفردات البطاقة التموينية التي يشكو المواطن من نقص في مفرداتها، هل هنالك ملفات فساد بخصوص وزارة التجارة؟

-ملف الفساد الموجود في وزارة التجارة ملف كبير جدا.لان وزارة التجارة لا تزال تعمل على الطريقة المركزية. وهي توزيع كل المواد الغذائية وحتى البقوليات والأشياء البسيطة. نقترح هنا ان يترك استيراد بعض المواد الغذائية الى القطاع الخاص. بما انه يبحث عن الربح دائما لذلك فان المنافسة ستؤدي الى هبوط أسعار المواد الغذائية، وحينما يزيد العرض تهبط الأسعار وبعدها تستقر على درجة معينة، لكن المشكلة الان اننا نخسر الطرفين. لا نحصل على سعر مناسب في السوق ولا نحصل أيضا على إسناد الدولة. فالمواد الغذائية تسرق في الشاحنات وفي أماكن التحميل وكذلك في العقود.كما ان هنالك مشاكل تحدث في النقل والأرصفة لان بعض المواد تتأخر في التحميل ويصيبها التلف.هنالك مشاكل كبيرة في موضوع التجارة الداخلية. والحقيقة ان المواطن وبسبب الظروف الصعبة التي يمر بها فانه يخاف من التغيير. فالمسألة تحتاج الى حل جذري لذا يجب الاعتماد على القطاع الخاص في قسم معين في استيراد المواد الغذائية والاعتماد في القضايا الضرورية على الدولة.

❖هل هذه الأسباب وحدها أدت الى نقص البطاقة التموينية؟

-طبعا فأنت تلاحظ ان الإرهاب قد اخذ مأخذه في ضرب الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية. وعانت العقود التي أبرمت من خلل كبير. ناهيك عن السرقات التي حدثت والفساد المستشري في بعض الدوائر. لذلك من الضروري ان يكون موظفو التجارة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة.

❖وماذا عن ملفات الفساد فيها؟

-هنالك عشرات القضايا التي تخص عقود شراء الفاصوليا والعدس والسكر والدهن هي قضايا امام المحاكم،فمثلا هناك قضية شراء الدهن الذي أحلناها إلى المحكمة وكان الدهن غير صالح للاستهلاك البشري! وحينما تتبعنا الموضوع،واستطعنا ان نصل فيه إلى نتيجة، قامت بعض الأطراف ببيع دهن الطعام على التجار أثناء عملنا التحقيقي في محاولة منها لإخفاء القضية!. كذلك لدينا قضايا الطحين والسكر وعشرات القضايا التي تخص وزارة التجارة، أحيل المتهمون فيها الى المحاكم. وحكم على مسؤول في احدى الدعاوى خمس سنوات حبس، و مسؤولان آخران حكم عليهما مدة اربع سنوات حبس، وهنالك قضايا أخرى أمام القانون. لقد خاطبنا مجلس الوزراء بخصوص تفعيل السيطرة النوعية بسبب دخول مواد غذائية ومواد استهلاكية ليست بالمستوى المطلوب الى العراق. وطالبنا فحص المواد المستوردة في الحدود، حتى اذا كانت غير مطابقة للمواصفات تتلف أو تعاد الى مصدرها.

❖بخصوص أموال الدول المانحة. إلى أين وصلت وما هي آلية توزيعها؟

-هذا الموضوع مهم جدا، لقد قدمنا اقتراحاتنا إلى مجلس الوزراء وعن طريق الاعلام مرات عديدة. قلنا، ان أموال الدول المانحة يجب ان تقدم بشكل مركزي، لأن تقديم الأموال الممنوحة بطريقة غير مركزية يؤدي الى ضياعها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الجهة المركزية ستعرف ما هي المشاريع التي لها الأولوية في الأعمار. وحينما تصل المبالغ الى وزارة المالية فسوف تتعاون مع وزارة التخطيط التي تضع أسس الأعمار والاولويات وتدفع المبالغ إلى المشروع المطلوب القيام به من اجل مشاريع ينتفع المواطن بها بشكل مباشر وتساعد في تحسين الخدمات. ان توزيع المبالغ بين الوزارات أمر غير صحيح، ولا يمكن السيطرة على الموضوع برمته. وفعلا هذا ما حدث، فان كثيرا من أموال الدول المانحة ذهبت هدرا، لان المبالغ الممنوحة سلمت بشكل مباشر إلى الوزارات وبالتالي لم يسيطر عليها في المتابعة والمراقبة.

❖وماذا عن التعاون معكم من قبل الجهات الرسمية، هل يستمع الى المقترحات التي تقدمونها؟

- نحن نقولها علنا ولا نخفيها ان التعاون معنا شفوي مئة بالمئة من قبل الجهات الرسمية اما التعاون الحقيقي معنا فيصل إلى عشرة بالمئة.

❖ارجو أن تفصّل اكثر؟

- إن التعاون معنا سواء من قبل مجلس الوزراء أو الجمعية الوطنية او مجلس القضاء علنا يصل الى مئة بالمئة. فالكل يصرح انه مع النزاهة ومع مفوضيتها ولكن حينما تصل الى الناحية العملية فان التأييد يصل الى عشرة بالمئة. لقد ساعدونا في بعض اعمالنا ولكن عموما فان التعاون معنا لم يكن كبيرا وجادا، بحيث لم يتبين أثره في الشارع العراقي. وحينما بحثنا عن السبب وجدنا ان قصر مدة الحكومة كان من اهم الاسباب. فالدولة او الحكومة لا تستطيع ان تقدم الشيء الكثير خلال ستة اشهر. الان، أملنا كبير في السنوات الأربع القادمة، وهي مدة كافية للإيفاء بالوعود والعهود،وان شاء الله تكون جيدة.

❖سيادة القاضي، هنالك تأخير كبير في كثير من القضايا المرفوعة الى المحاكم، لماذا هذا البطء الشديد؟

-كما قلت لك، إن القضايا التي نتعامل بها ليست سهلة والأدلة تحتاج إلى وقت لجمعها. إضافة إلى أن الإرهاب استهدف عدداً غير قليل القضاة وهذا كان له تأثيره. وهنالك قوانين تقيد من عملنا، كما حدث في التفسير الذي قام به مجلس شورى الدولة، إذ أصدر ما موجبه إننا لا نستطيع أن نحيل الوزير الذي يرتكب مخالفة إلى المساءلة الا بواسطة الجمعية الوطنية. وهذا أمر مخالف للدستور، فقانوننا وهو قانون حديث يعدل القوانين الماضية ويعتمد على مبدأ سيادة القانون والولاية العامة للقضاء، ولا احد فوق القانون. ان تفسير مجلس شورى الدولة يعتبر تدخلا في استقلالية القضاء. وسوف نقدم هذا الأسبوع اعتراضنا الى الجهات المختصة حسب الأصول القانونية. واطلب من زملائي القضاة أن لا يطبقوا التفسير لأنه مخالف للدستور.

❖ما خطة عملكم للأعوام القادمة؟ وماذا يمكن أن تقولوا للمواطن؟

- في الحقيقة لقد وضعنا خطة عمل طويلة وعريضة في عام ٢٠٠٦، من وضع مشاريع لقوانين تساعد النزاهة مثل قانون ضمان البطالة وقانون الضمان الصحي وقانون الضمان الاجتماعي وعرضنا سابقا جدولاً جديدا لسلم الرواتب بشكل أفضل. وعملنا على وجود نظام لتشجيع المخبرين حتى تكون لهم حصة من المال الذي تحصل عليه الدولة. سوف يكون للمخبر مكافأته من هذا المال، للاخبار عن الاختلاسات أو الفساد المالي. كما عملنا على نظام حمايته، فاسمه يمكن أن يكون سريا - إذا شاء - أو نعطيه رقما حتى لا يعرف اسمه وبذلك يتجنب الضرر واستطعنا أن نجد له بناية للحفاظ على حياته إذا كان هنالك دوافع لتصفيته جسديا. وضعنا له بناية يعيش فيها بشكل جيد خلال فترة معينة.وأنا عن طريقكم اطلب من المواطنين الكرام أن يتوجهوا إلى الإخبار عن قضايا الفساد وخاصة القضايا الكبيرة منها، وسوف يكافأون على ذلك وستكون هنالك حماية جيدة إن شاء الله.

- مجلس شورى الدولة اصدر تفسيرا يمنعنا من مساءلة الوزير

-تخصيص حصة من المال الى المواطن الذي يخبر عن حالات الفساد

-٤٥٠ قضية فساد من كل الوزارات امام المحاكم المختصة و ٤٠٠ قضية في طور التحقيق

ما ضوابط توزيع الهاتف اللاسلكي؟

طارق الجبوري

عندما أعلنت الشركة العامة للاتصالات والبريد خبر توزيع الهاتف اللاسلكي على المواطنين، تفاءل العديد منهم وقد ركن طلباتهم في زوايا أقسام الشركة ونسيت لتقادم السنين عليها.. غير إن ما حصل قد خيب آمالهم ولم تمنحهم الشركة الأفضلية التي يستحقونها للحصول على هاتف لاسلكي برغم إن أجور نصبه أعلى من أجور الهاتف الأرضي.

والغريب أن السيد مدير عام الشركة وكذلك مدير المشتركين في الشركة المهندس تحسين علي باقر كانا وحسب معلوماتنا يدعوان إلى إعطاء الأفضلية للمواطنين الذين تعذر عليهم الحصول على الهاتف الأرضي بسبب عدم وجود شواغر في البدالات ضمن مناطقهم أو لسكنة المناطق غير المخدومة كأطراف بغداد، في حين إن طريقة التعامل مع طلبات الهاتف اللاسلكي قد ضربت عرض الحائط هذه الدعوات أو الضوابط التي كان يفترض العمل بها.. بل إن البعض من ذوي النفوس الضعيفة في الشركة أو في وزارة الاتصالات بدأوا باستغلال علاقاتهم والمتاجرة بنصب الهاتف اللاسلكي.

إن خدمات الإتصالات بجميع أنواعها من هاتف أرضي أو لاسلكي وانترنت قد قطعت أشواطاً متقدمة ليس في دول العالم المتقدم فحسب، بل في أغلب الدول المحسوبة على الدول الفقيرة إذا ما قيست بالعراق وليس بغيره، لذا فإن المواطن في الكثير من البلدان ليس لديه مشكلة في هذا المجال في حين إننا في العراق علينا أن نتوسط وندفع الرشوة للحصول على هذه الخدمة البسيطة وما يزيد الطين بلة كما يقول المثل أن عدداً غير قليل ممن لديهم خدمات الهاتف الأرضي قد نسوها بسبب العطلات المستمرة وانقطاع الحرارة عن هواتفهم لأشهر وليس لأيام بل إن عدداً من المشتركين لم يسمعوا رنين جرس هاتفهم منذ انقطاعه في ٢٠٠٣ حتى الآن.

إننا نعلم إن البنى التحتية لهذا القطاع قد دمرت وأن الوزارة والشركة تعانيان من مشاكل كثيرة، لكننا كنا نأمل وكما وعد الكثير من المسؤولين في الوزارة وضع حد لمعاناة المواطنين من خلال تفعيل العقود التي أبرمتها مع عدد من الشركات وتوفير الكيبلات بمواصفات عالية الجودة ليتسنى لملاكها القيام بواجباتهم.. كما كنا نأمل أن تتبع الشركة العدالة في مجال توزيع الهاتف اللاسلكي بدلاً من التصريحات التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

أخيراً.. إنها ملاحظات سريعة عن قطاع الاتصالات نتمنى من المسؤولين عنها أن تتسع صدورهم لسماعها والاستجابة لحاجة المواطنين.